بيان

الوفد الدائم للجمهورية العربية السورية

لدى الأمم المتحدة في نيويورك

أمام

اللجنة القانونية (السادسة)

حول البند /87/ المعنون:

"حالة البروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف المعقودة في عام 1949 المتعلقين بحماية ضحايا المنازعات المسلحة"

يلقيه الملحق الدبلوماسي

ايلي عهد الطرشة

Diplomatic Attaché: Elie Ahed Altarsha

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء **نيويورك في 2020/11/04**

السيد الرئيس،

ينضم وفد بلادي إلى البيان الذي ألقاه ممثل جمهورية إيران الإسلامية المحترم بالنيابة عن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، واسمحوا لي أن أدلي بالملاحظات التالية بالصفةِ الوطنية:

- إن الوقائع أثبتت يوماً بعد يوم أننا في سورية واجهنا ونواجه – نيابةً عن المجتمع الدولي - مجموعاتٍ إرهابية مسلَّحة صنَّفها مجلس الأمن على أنها كياناتٌ إرهابية، كما أننا واجهنا ونواجه مجموعاتٍ مسلَّحة تحمل ذات العقيدة الجهادية الدينية التكفيرية التي تحملها تنظيمات "القاعدة" و"جبهة النصرة" و"داعش".. وتعلمون جميعاً أنه وخلال تسع سنواتٍ من الوضع المأساوي في سورية، كانت هذه المجموعات المسلحة تُغيِّر من يومٍ لآخر أسمائها وتحالفاتها وانتماءاتها وعلاقاتها، إلى درجةٍ دفعت سلطاتٍ سياسية وقانونية وقضائية في العديد من الدول الأعضاء في هذه المنظمة، إلى الإقرار بأن حكوماتها قد قدَّمت دعماً مالياً وعسكرياً لمجموعاتٍ مسلحة في سورية على أساس أنها "معارضة معتدلة"، ثم تبيَّن أنها مجموعاتٌ جهادية سلفية تحمل عقيدة متطرفة وترتكب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، أو أنها مجموعاتٌ تملك علاقات تبعية استراتيجية مع كياناتٍ صنَّفها مجلس الأمن على أنها إرهابية..

- إننا نُذكِّر الجميع بأن العدالة والحقيقة صنوان، وأن القانون الدولي كُلَّ لا يتجزأ، وأن الدفاع عن مبادئ العدالة والحق هو التزام غير خاضع للتفاوض.. وبالتالي فإننا غير مستعدين في اللجنة القانونية للاستماع إلى تقييماتٍ مسيسة من طرفٍ يُغمِض عينيه ويمنح ضميره الراحة حينما يتعلق الأمر بتطبيق قرارات مجلس الأمن

ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، فقط من أجل أن يُروِّج لمزاعم واتهاماتٍ سياسية ضد هذا البلد أو ذاك بما يناسب أجندته السياسية التدخلية.. كما أننا غير مستعدين للاستماع إلى طرفٍ منحاز يستخدم هذا المنبر القانوني في الترويج لما يسمى "آلية تحقيق دولية محايدة ومستقلة – IIIM"، وهي جهازٌ غير شرعي نشأ ميتاً وسيبقى ميتاً، لأنه كان مجرد عاقبةٍ سيئة من عواقب اتخاذ الجمعية العامة لقرارٍ غير توافقي، تجاوزت به ولاياتها المحددة بموجب المواد 10 و11 و12 و22 من الميثاق، وتعدَّت من خلاله وبشكلٍ صارخ على ولايات مجلس الأمن، حسبما هو مرسومٌ في المادة 12 من الميثاق. وأنا لن أضيع وقت وجهد وتركيز هذه اللجنة في الحديث عما يسمى "IIIM"، بل أدعوكم مجدداً للاطلاع على الرسائل التي وجَّهناها نحن وعددٌ من الدول الأعضاء إلى الأمين العام وإلى رئيس الجمعية العامة، والتي كشفت العيوب القانونية التي شابت إنشاء هذه الآلية، وفضحت الدوافع السياسية الأنانية والرخيصة التي تقف وراء إنشائها، وأشير بشكلٍ خاص إلى رسالتينا الصادرتين بالوثيقتين الرسميتين (A/71/799) و(A/72/106)... وأنا من جديد أؤكد الثقة بأن أياً من الأطراف التي تروِّج لما يسمى "الآلية"، لم ولن يكون قادراً على دحض الحجج القانونية التي أقمناها في مواجهة إنشاء هذا الجهاز غير الشرعي، وهي بالمناسبة حججٌ قانونية تستند إلى الميثاق وإلى القانون الدولي، وليس إلى رؤيةٍ سياسية منحازة.

- إننا نؤكد على علاقات العمل الوثيقة والناجحة التي تجمعنا مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر في سورية، وهي علاقات تعاونٍ تُحقِّق إنجازاتٍ كبيرة سواء في مجال تقديم المساعدات الإنسانية أو في مجال نشر وترسيخ ثقافة وممارسات القانون الدولي الإنساني في مختلف القطاعات الحكومية، ومن بينها القوات المسلحة، وعليه عقدت

اللجنة الوطنية السورية للقانون الدول الانساني عدة اجتماعات كان آخرها في تشرين الأول من العام الحالي، وبحضور رئيس وممثلي بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بصفة مراقب، وتم خلال الاجتماع استعراض نشاطات اللجنة خلال العام 2020 بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وإقرار النشاطات التي سيتم تنفيذها حتى نهاية العام الجاري بما فيها تنظيم ندوة وورشات عمل في القانون الدولي الإنساني لمختلف القطاعات من مؤسسات الدولة المعنية، كما أقرت اللجنة الوطنية خطتها التنفيذية لعام 2021 والتي تتضمن العديد من الفعاليات في إطار نشر القانون الدولي الانساني وإعداد الكوادر الوطنية، وذلك دعماً لجهود الحكومة السورية الرامية الى نشر الوعي والتثقيف بالقانون الدولي الإنساني فيها، والتأكيد على التزام الحكومة السورية التام بأحكام القانون الدولي الانساني في جهودها لمكافحة الارهاب.

ختاماً، فإننا لم نكن نرغب أبداً في أن نخرج في إطار عمل هذه اللجنة عن ولاياتها ولا عن الطبيعة القانونية الاحترافية لعملها، ولكننا لن نبقى صامتين إذا حاول البعض استغلال الوضع في بلادنا للترويج لمعاييرٍ مزدوجةٍ ولمواقفَ سياسيةٍ منحازة وغير بريئة على الإطلاق، أو إساءة استخدام ولايات وصلاحيات الجمعية العامة من أجل إنشاء والترويج لآليات مشبوهة تستهدف جهود إعادة الأمن والاستقرار إلى سورية وشعبها. فعندما كنا نطالب الدول المصدّرة للإرهاب إلى بلادي باستعادة إرهابييها، كانت بلادي على حق.. وكان من يصمّ آذانه عن تلك الحقيقة مخطئاً.. وها هي الأحداث المؤسفة التي تشهدها فرنسا والنمسا مؤخراً تُثبت صوابية نهجنا..

شكراً السيد الرئيس..